الأمم المتحدة

E/CN.3/2010/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2009
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والأربعون

٢٣ - ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: جرد المعايير الإحصائية العالمية

المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا: المعايير الإحصائية الدولية ومواءمة الإحصاءات الوطنية

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتناول هذا التقرير بالوصف موقعا على الإنترنت يتضمن جردا للمعايير الإحصائية العالمية أنشأه المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا. ويأتي وضع هذا الجرد استجابة لأحكام القانون الإحصائي المكسيكي الجديد القاضية بمواءمة المنهجيات الوطنية مع التوصيات والمعايير الدولية. وتعرض المكسيك هذا النظام على المجتمع الدولي وتقترح ترجمته بالكامل ونشره في موقع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة على الإنترنت قصد استعراض النظام وإقراره وتحديثه في المستقبل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية التي تتولى مسؤولية تعهد المعايير العالمية المتنوعة في مختلف مجالات الاختصاص. وتدعى اللجنة الإحصائية إلى التعبير عن آرائها بشأن التقرير ومسار العمل المقترح في هذا التقرير.

* E/CN.3/2010/1.

221209 221209 09-64333 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا عن المعايير الإحصائية الدولية ومواءمة الإحصاءات الوطنية

أولا – مقدمة

١ – يتناول هذا التقرير كيفية وضع المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا لجرد للمعايير الإحصائية الدولية بموجب أحكام ينص عليها القانون الإحصائي الوطني الجديد بصريح العبارة وتقضي بمراعاة النظام الإحصائي الوطني للمعايير الدولية. ويذهب التقرير إلى أن الامتثال للمعايير الدولية أداة هامة في مواءمة وتعزيز النظام الإحصائي المكسيكي. ويتناول بالوصف التحديات العملية المتعددة التي تعترض تحديد ووصف وتصنيف المعايير الإحصائية الدولية حتى يتسنى إدراجها في قاعدة للبيانات. ويعرض فضلا عن ذلك فكرة الاستعانة بقاعدة البيانات باعتبارها نقطة مرجعية لوضع أداة لقياس مدى الامتثال للمعايير الدولية. وحيث أن المعهد الوطني قام باستثمار أولي هام بوضعه هذا الجرد، فإنه يعرض قاعدة البيانات هذه على المجتمع الإحصائي العالمي بغرض استعمالها ويقترح نشرها في موقع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة على الإنترنت. ونظرا إلى أن جميع المعايير الإحصائية الدولية تقريبا قد وضعتها و/أو تتعهدها المنظمات الدولية الأعضاء في لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، يقترح أيضا أن تستعرض هذه اللجنة قاعدة البيانات في شكلها الحالي وأن تضع طريقة لتحسين وتعهد هذا الجرد الهام في المستقبل.

ثانيا – إطار قانوني جديد

٢ – لقد نال المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الاستقلالية التقنية والإدارية بموجب تعديل دستوري. وبعد مرور سنتين، دخل القانون الجديد المتعلق بالنظام الوطني للمعلومات الإحصائية والجغرافية حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. والقانون الإحصائي صك ينظم بموجبه ''النظام الوطني'' وفقا للمبادئ الدستورية المتمثلة في إمكانية الحصول على المعلومات والشفافية والموضوعية والاستقلالية ويكمن الغرض من النظام الوطني في إتاحة معلومات موثوقة وعالية الجودة وذات صلة للسلطات العامة وللمستعملين على وجه العموم من أجل دعم التنمية الوطنية. وتعتبر البيانات المنتجة في إطار النظام الوطني بيانات رسمية ويجب على الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والسلطات البلدية استعمالها. وفي هذا السياق، أسندت إلى المعهد الوطني سلطة وضع المعايير ومسؤولية التنسيق فيما يتعلق بالنظام الوطني.

٣ - ويتولى المعهد الوطني وفقا للمبادئ الدستورية ضمان ما يلي: (أ) استيفاء المعلومات التي تعتبر من حيث المفهوم ''معلومات ذات منفعة وطنية'' للاحتياجات المعبر عنها في السياسة العامة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد؛ (ب) وقابلية مقارنة المعلومات عبر الزمن؛ (ج) وتقيد العمليات الإحصائية والجغرافية بالمعايير الدولية، بما يتيح قابلية مقارنتها على المستوى الدولي. وبموجب هذا الإطار القانوني الجديد، اكتسبت مسألة المعايير والتوصيات الدولية أهمية خاصة على صعيد الإحصاءات الوطنية. وينص القانون بصريح العبارة على ضرورة مراعاة المعايير وأفضل الممارسات والتوصيات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية. ويتعين تحليل المعايير الدولية وتكييفها مع السياق الوطني بحيث تتاح مقارنة البيانات على المستويين الإقليمي والدولي.

ثالثا - قابلية مقارنة المعلومات على المستوى الدولي

٤ - كثيرا ما يجري التأكيد على ضرورة ضمان قابلية مقارنة المعلومات الرسمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجغرافية، وذلك في عالم يتزايد عولمة تتسم اقتصاداته وأسواقه الدولية بالانفتاح. وتتدفق اليوم المعلومات عبر الحدود بحرية وتستخدم في العمليات التحليلية التي تشمل المستعملين الأجانب و/أو في تجميع البيانات الخاصة ببلدان أخرى. غير أن عملية إدماج مصادر البيانات المختلفة هذه عملية معقدة ويمكن أن تثير تأويلات واستنتاجات خاطئة، ولا سيما حينما تجمع بيانات ذات خصائص متماثلة من حيث المظهر باستخدام تعريفات أو تصنيفات أو أساليب مختلفة. وتوصي المنظمات الدولية، من أجل تفادي هذه الحالة بالذات، باستعمال المعايير والممارسات الشائعة الدولية من أجل تعزيز الاتساق فيما بين النظم الإحصائية الوطنية. ويعتبر وضع مجموعة المعايير الدولية بمثابة صياغة لغة مشتركة تتيح المقارنات والحوار بشكل ذي دلالة على الصعيد الدولي استنادا إلى معلومات إحصائية منتجة على مختلف المستويات الوطنية.

٥ - وفي حين أنه من الواضح أن جعل المعلومات الوطنية أكثر قابلية للمقارنة أمر مستصوب، فلا يمكن أن تكون هذه الضرورة مطلقة. إذ أن المعايير الدولية لا يمكن تطبيقها جميعها على نظام من الأنظمة الوطنية. وثمة مجالات يشكل فيها وضع معايير وطنية تعبيرا أفضل عن واقع وطني معين. وفي هذا الصدد، يقتضي القانون المكسيكي أخذ المعايير الدولية بعين الاعتبار لدى وضع الأساليب الوطنية، أي أنه ينبغي أن يكون هدف إدماج المعلومات الوطنية في السياق الدولي معتدلا وعمليا مع مراعاة الظروف الوطنية.

رابعا – وضع جرد للمعايير الإحصائية الدولية

٦ – في خضم مواجهة المعهد الوطني لتحدي تنفيذ أحكام القانون الإحصائي الجديد، بينت بسرعة ضرورة وضع جرد لجميع المعايير الإحصائية الدولية ذات الصلة. ولا وجود حتى الوقت الراهن لجرد موثوق به من هذا القبيل. فالمنظمات الدولية تنشر المعايير الدولية وتعممها بواسطة منشوراتها المطبوعة أو من خلال مواقعها الشبكية. ونظرا للتعدد الكبير في مجالات الاختصاص الإحصائية، يسهم عدد من الجهات الفاعلة الدولية المختلفة في وضع المعايير والتوصيات، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. ونتيجة لذلك، فالمعايير والتوصيات الدولية متناثرة حاليا إلى حد كبير ويمكن الاطلاع عليها بالاستعانة بمصادر جد متنوعة منها مواقع الإنترنت، والمنشورات المطبوعة المنهجية، والوثائق القانونية، والمسارد، وقواعد البيانات. وتدرج المعايير الدولية في أحيان كثيرة في وثائق أو كتيبات أو أطر مرجعية أكبر حجما بحيث يصعب العثور عليها. ومما يزيد الأمور تعقيدا أنه ليس ثمة تعريف أو حتى توصيف وحيد للمعيار الدولي.

٧ – ونظرا لما سبق، قرر المعهد الوطني وضع جرد خاص به للمعايير الدولية. ولدى بدء الاضطلاع بهذه المهمة، كان من اللازم طرح الأسئلة التالية: ما هو تعريف المعايير الإحصائية الدولية؟ وما هي الجهة التي تتولى وضعها والترويج لها؟ ومتى وكيف يجري تعديلها؟ وكيف تستعمل وتنفذ؟

٨ – وينبغي التشديد على أنه يجب النظر إلى هذه الجهود الرامية إلى وضع جرد للمعايير الدولية في سياق المسؤولية العامة التي يتولاها المعهد الوطني والتي حددت بعضا من القرارات العملية التي لزم اتخاذها فيما يتعلق بنطاق تغطية الجرد وتصميمه. ويتمثل دور المعهد الوطني بصفته منسق النظام الوطني في اعتماد منظور طويل الأمد واقتراح طرائق العمل للنظام برمته. وينبغي أن تكون طرائق العمل تلك قابلة للاستعمال من جانب جميع منتجي المعلومات الوطنية، وأن تستبعد ازدواجية الجهود، وبالتالي إساءة استخدام الموارد، وأن تشير بوضوح إلى مواطن التفاوت بين المنهجيات الوطنية والمعايير الدولية. وعلى مستوى العمل، يعني ذلك القيام بالآتي:

(أ) تحديد المواضيع والمواضيع الفرعية والمتغيرات التي تشكل معلومات ذات منفعة وطنية تحديدا واضحا؛

(ب) تحديد المعايير الدولية (أنواع المعايير وصيغها المحددة) المتعلقة بالمعلومات ذات المنفعة الوطنية والواجب وضعها في الاعتبار؛

(ج) تحليل المعايير الدولية الجاري تطبيقها، ودراسة صيغها المختلفة الممكنة التي قد توجد على المستوى الوطني، وقياس مدى الامتثال من خلال الاستبيانات الموزعة على مختلف منتجي المعلومات الوطنية؛

(د) توثيق الصيغ المختلفة للمعايير الدولية باستخدام نموذج وحيد للبيانات الفوقية؛

(هـ) تعميم المعلومات عن مدى الامتثال للمعايير الإحصائية الدولية حتى يتسنى استعمالها في توجيه ودعم التنمية الإحصائية الوطنية في المستقبل.

٩ - واعتبارا لعدم وجود اتفاق بشأن تعريف المعيار الإحصائي الدولي، قرر المعهد الوطني أن يسعى إلى إدراج جميع التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، بما في ذلك الممارسات التي اعتمدتها بلدان معينة بقدر كبير من النجاح. وحيث أن المعايير الإحصائية توضع عادة من قبل أفرقة الخبراء التي يجتمع في إطارها خبراء المكاتب الإحصائية الوطنية والمكاتب الإحصائية الدولية، تقرر أيضا إدراج التوصيات الصادرة عن هيئات الخبراء ذات الصلة. ويورد الجرد في شكله الحالي ما يقرب من ٨٠٠ معيار دولي.

١٠ - وصنفت المعايير باستعمال تعريف المعايير في تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية في إطار الفئات الخمس الواسعة التالية:

- المفاهيم والتعريفات
- التصنيفات
- الأساليب والعمليات
- مصادر البيانات
- المؤشرات

١١ - وحتى تكون المعايير فعالة، لا يتعين فقط أن توضع بشكل جيد، بل يجب أيضا أن يتم تحديثها وأن يتاح وصول المستعملين المحتملين إليها بسهولة. ولذلك شرع المعهد الوطني في تنظيم جميع المعايير الدولية في قاعدة بيانات واحدة، باستعمال الفئات الواسعة الخمس المشار إليها أعلاه كإطار تنظيمي أول. وفضلا عن ذلك، وضع نظام موحد للبيانات الفوقية، أي مجموعة من الأسئلة المتعلقة بكل معيار، منها مثلا: ''ما هي الجهة التي وضعت المعيار؟''، و''من أسهم في وضعه؟''، و''متى وضع؟''، و''ماذا يتوخى منه؟''، و''ما هي صيغه الأخرى؟''.

١٢ - وتنظم قاعدة البيانات هذه التي تتيح إمكانية الوصول إلى مصدر كل معيار من المعايير الدولية وفقا للأنظمة الفرعية الأربعة المستمدة من النظام الوطني المكسيكي، وهي: (أ) الاقتصاد، (ب) والمجتمع والديمغرافيا، (ج) والبيئة والجغرافيا، (د) والدوائر الحكومية والأمن العام والعدالة. وعلى هذا النحو، يمكن استعراض مضمون معيار معين إلى جانب خصائصه ذات الصلة وفي سياق تلك المواضيع الواسعة. وتعرض المعلومات المتعلقة بكل معيار في مذكرة فنية موحدة (انظر العنوان التالي: http://www inegi org mx/inegi/default aspx).

١٣ - ومن أجل فهم العلاقة بين المعايير الدولية فهما أفضل، وضعت خرائط أو رسوم بيانية مفاهيمية توضح على نحو بسيط الصلة بين المنظمات الدولية والعناصر الفاعلة الأخرى ذات الصلة. ولهذه المعلومات فائدة كبيرة في المجالات التي تتعدد فيها الأطر المرجعية.

١٤ - وتعزى بعض الصعوبات المصادفة في تنظيم المعايير الدولية لكون مجالات اختصاص مختلفة تمر بمراحل مختلفة من التطور الإحصائي. فقد تطورت على سبيل المثال الحسابات الوطنية من حيث المفهوم منذ أمد طويل، وهي جزء من إطار مرجعي وتحليلي على قدر هام من التطور[(١)]؛ ومن ناحية أخرى، ثمة في ميدان الإحصاءات البيئية أطر مرجعية متنوعة تروج لها عناصر فاعلة مختلفة. وليس من اليسير تحديد ما إذا كانت هذه الأطر المرجعية المختلفة أطرا تتشابه فعلا أو تتكامل و/أو إلى أي مدى تستخدم نفس التعريفات والتصنيفات والأساليب. ومما يضفي تعقيدا على تنظيم المعايير الدولية، كما أشير إلى ذلك أعلاه، التعدد الكبير في العناصر الفاعلة المعنية. فوضع المعايير يقوم عادة على أساس عملية تعاون دولي تجمع خبراء من مختلف البلدان والمؤسسات والمنظمات. وحينما يتم الاتفاق على معيار أو مجموعة معايير، تقوم عادة كل منظمة مشاركة بنشر أو تعميم المعلومات وفقا لآليات وأساليب التعميم الخاصة بها[(٢)]. ومن الأمثلة النموذجية عن هذه العملية مواقع الإنترنت المتعددة التي تشير إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

(١) الإطار التحليلي: نظام مفاهيمي يتضمن تعريفات وتصنيفات موحدة للبيانات (تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية، ٢٠٠٨): انظر الفقرة ١٠ أعلاه.

(٢) أدى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوضوح إلى تيسير تعميم المعلومات، مما يعود بفوائد عظيمة على المجتمعات؛ غير أنه نشأ عنه أيضا في بعض الأحيان قدر كبير من المعلومات المكررة المتاحة للمستعمل النهائي (Heylighen, 2002) مما لا يشكل دائما مصدرا أفضل للمعارف (Hall, 2007).

خامسا – وضع مقياس لامتثال الإحصاءات الوطنية للمعايير الدولية

١٥ – حينما يتم تجميع وتنظيم المعلومات المتعلقة بجميع المعايير الدولية ذات الصلة على صعيد كل آلية لجمع البيانات (بما في ذلك التعدادات والسجلات والدراسات الاستقصائية وأساليب الرصد)، يمكن آنذاك تقييم مدى الاختلافات والتفاوتات بين العناصر والأساليب المفاهيمية المستخدمة على المستوى الوطني من ناحية والمعايير الدولية التي اختيرت باعتبارها الإطار المرجعي ذا الصلة من ناحية أخرى. ويكون ذلك بمثابة وضع مقياس للامتثال للمعايير الدولية ويتيح مقياس الامتثال هذا تيسير تحديد المجالات التي يتعين أن تنصب عليها جهود المواءمة في المستقبل. ومن الواضح أن وضع هذا المقياس يشكل تحديا معقدا يتطلب إجراء تحليلات مكثفة.

١٦ – وسيستند قياس الامتثال إلى استبيانات متخصصة ستتيح تحليل مدى تطبيق معيار من المعايير الدولية. وستوضع هذه الاستبيانات بحسب الموضوع أو الموضوع الفرعي أو توضع لمجموعات ذات صلة من المتغيرات، وستبوب وفقا للأبعاد المفاهيمية (التعريف، والتصنيف، وأساليب الحساب فيما يخص المؤشرات) فيما يتعلق بكل أداة من أدوات جمع المعلومات. وستجمع النتائج في إطار نموذج موحد للبيانات الفوقية.

سادسا – استعمال جرد المعايير على المستوى العالمي

١٧ – أفاد المعهد الوطني من تجارب إيجابية لدى تصنيف وتطبيق جرد المعايير الدولية. وباتخاذ المعايير الدولية التي أوصت بها المنظمات الدولية الرئيسية أساسا لإنتاج المعلومات الوطنية، سيتعزز الاتساق والكفاءة على مستوى النظام الوطني. وستتيح عملية الاستعراض الدقيق لكافة مجالات الاختصاص بشكل منهجي إدماج المعلومات ذات الخصائص المشتركة بحيث يتسنى مقارنتها على كافة المستويات: على مستوى الدولة وعلى الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

١٨ – ولقد تطلب تجميع قاعدة البيانات إجراء استثمار أولي هام، ليس من حيث الجانب المادي، بل من حيث الموارد البشرية، نظرا لأنه كان من الضروري مناقشة التصميم الأولي والتفكير فيه بعناية. ورغم أن قاعدة البيانات تغطي في شكلها الحالي مبدئيا جميع مجالات الاختصاص العامة، فثمة بعض المواضيع الفرعية التي قد يكون من المفيد تطويرها أكثر من الناحية التقنية. وجدير بالإشارة فضلا عن ذلك أن عناصر من النظام وضعت أصلا باللغة الإسبانية. ورغم أن المعهد الوطني تمكن من ترجمة جميع العناصر الأساسية إلى الإنكليزية، فقد

تعذر تحديثها جميعها باللغتين معا. ويتبين أيضا أن تعهد قاعدة البيانات يتطلب استهلاكا مكثفا للموارد لأن المعايير الإحصائية تتطور باستمرار وتضاف ميادين جديدة دون انقطاع.

١٩ - ولكل الأسباب المذكورة أعلاه، ناقش المعهد الوطني مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة سبل التعاون الممكنة. وثمة فوائد واضحة من إتاحة وصول المجتمع الإحصائي العالمي بشكل كامل إلى الجرد. وتكمن أول خطوة في هذا الاتجاه في نشر قاعدة البيانات الراهنة في موقع خاص للشعبة الإحصائية على الإنترنت.

٢٠ - ومن أجل مواصلة تطوير قاعدة البيانات باعتبارها أداة مفيدة للمجتمع العالمي، يتعين الاضطلاع بعدد من المهام هي كالتالي: (أ) ترجمة كاملة لجميع أجزاء قاعدة البيانات إلى الإنكليزية؛ (ب) إقرار مضمونها مع جميع الجهات القيمة على المعايير الدولية؛ (ج) استعراض تغطية وتصميم قاعدة البيانات؛ (د) استعراض البعد الإقليمي لقاعدة البيانات (يمكن إضافة معايير إحصائية ذات صلة من مناطق أخرى)؛ (هـ) ترجمة قاعدة البيانات احتمالا إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى؛ (و) تحديد آلية للتحديث الدائم.

٢١ - ويمكن بل وينبغي الاضطلاع بالعديد من هذه المهام بشراكة مع المنظمات الأخرى العاملة في المجال الإحصائي. ويتعين على هذه المنظمات القيمة على معايير معينة وعلى اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما. ونظرا إلى أن المعايير الإحصائية الدولية المدرجة حاليا في قاعدة البيانات قد وضعتها بكاملها تقريبا المنظمات الدولية الأعضاء في لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية و/أو تتولى تعهدها، يقترح أن تقوم هذه اللجنة باستعراض قاعدة البيانات في شكلها الحالي وأن تضع مقترحا بشأن سبل تحسين وتعهد هذا الجرد الهام في المستقبل وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين.

٢٢ - لذا تدعى اللجنة إلى القيام بما يلي:

(أ) مناقشة مزايا هذا الجرد العالمي للمعايير الإحصائية؛

(ب) إقرار مقترح نشر قاعدة البيانات في موقع الشعبة الإحصائية على الإنترنت؛

(ج) توجيه طلب إلى لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية باستعراض قاعدة البيانات وتقديم مقترحات من أجل زيادة تطويرها وتعهدها.

المراجع

انظر: Australian Bureau of Statistics, 2008. METIS Case Studies، دراسات إفرادية نشرت على الإنترنت من قبل نظام البيانات الفوقية الإحصائية (METIS) – إطار البيانات الفوقية المشترك، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. متاحة في العنوان التالي: http://www1.unece org/stat/platform/display/metis/Australian+Bureau+of+Statistics.

انظر: Bargemeyer, B. E and D. W. Gillman, 2000 "Metadata Standards and Metadata Registries: An Overview"، عرض عام مقدم في المؤتمر الدولي الثاني المتعلق بالدراسات الاستقصائية للمؤسسات، مكتب الولايات المتحدة للإحصاءات في مجال العمل. بافالو، نيويورك. متاح في العنوان التالي: http://www bls gov.

انظر: Hall, Jon, 2007, A Global Project on Measuring the Progress of Societies OECD World Forum on Statistics Knowledge and Policy.

انظر: Heylighen, Francis, 2002a., Complexity and Information Overload in Society: why increasing efficiency leads to decreasing control. متاح في العنوان التالي: http://pespmc1.vub.ac.be/Papers/Info-Overload pdf.

انظر Isfan, T.M., 2007., "Variables - Harmonization and Normalization"، عرض مقدم في المؤتمر السادس والخمسين للمعهد الإحصائي الدولي، لشبونة، ٢٢-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

انظر: Köhl, M., Traub, B. and Paivinen, R., 2000 "Harmonisation and Standardisation in Multi-National Environmental Statistics - Mission Impossible?" *Environmental Monitoring and Assessment*.

انظر: Lehohla, P., 2007، حلقة دراسية عن النظم الإحصائية الوطنية، الدورة الثامنة والثلاثون للجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

انظر: Linacre, S. and McColl, B "International Standards for Social Statistics: Addressing the Challenges"، عرض مقدم في المؤتمر السادس والخمسين للمعهد الإحصائي الدولي، لشبونة، ٢٢-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

انظر: Olenski, J., 2003, "Global Standard for harmonization of Social Statistics with special reference to transition and globalization"، اجتماع فريق الخبراء بشأن تحديد نطاق الإحصاءات الاجتماعية، الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بالتعاون مع مجموعة سيينا للإحصاءات الاجتماعية، نيويورك.

انظر: الأمم المتحدة، 1994 Fundamental Principles of Official Statistics، الشعبة الإحصائية، وثيقة متاحة على العنوان التالي: http://unstats un org/unsd/methods/statorg/FP-English htm.

انظر: Puustjärvi, E. and Simula, m., 2002, "Development of a Common Framework for Forest-Related Definitions: Comparative framework and options for harmonization of

definitions”، انظر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٢، اجتماع الخبراء الثاني بشأن مواءمة التعريفات المتعلقة بالحراجة لاستعمالها من قبل مختلف الجهات ذات المصلحة، هلسنكي، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وثيقة متاحة في العنوان التالي: http://www.fao.org/docrep/005/y4171e/Y4171E06.htm#TopOfPage.

انظر: Statistical Data and Metadata Exchange, 2008, SDMX Content-Oriented Guidelines, Annex 4, Metadata Common Vocabulary. وثيقة متاحة في العنوان التالي: http://www.sdmx.org/index.php?page_id=11 ١

انظر: Trewin, D., 2007, “The evolution of national statistical systems: trends and implications” وثيقة متاحة في العنوان التالي: http://unstats.un.org/unsd/statcom/statcom_seminar/australian pdf.

انظر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ’’Guidelines for the Modelling of Statistical Data and Metadata‘‘، اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة/اللجنة الاقتصادية لأوروبا، جنيف، ١٩٩٥ وثيقة متاحة في العنوان التالي: http://www unece org/stats/publications/metadatamodeling .pdf